

اقتصاد

خريطة تسليفات المصارف العامة الستة

١٢٨٢ مليار ليرة قيمة القروض ٢٧ بالمئة منها شخصية
و٢٦ بالمئة للحكومة و١٥ بالمئة سكنية للخاص

ليرة سورية، في حين حلت القروض الاستثمارية التي منحها مصرف التوفير المرتبة الخامسة بنسبة نحو ١٢,٢ بالمئة، بمبلغ ١٥٦,٢٣ مليار ليرة سورية. تشكل أنواع القروض الخمسة تلك نحو ٩٥,٦٧ بالمئة من القروض، لتتوزع النسبة المتبقية على بقية التسليفات كما هي عام ٢٠١٦.

تضارب

ويلاحظ أن مصرف التسليف الشعبي يتمتع بأوسع مروحة تسليفات، وقد توزعت تسليفاته كما هي عام ٢٠١٦ إلى ٤٩,٨ مليون ليرة تسليفات صناعية، و١٨٤,٧ مليون ليرة لتسليفات المشاريع، و٥٥,٤ مليون ليرة لتسليفات التجارية، و٧٨,٣ مليون ليرة لتسليفات المهنية و١٨,٤ مليون ليرة لتسليفات العقارية، و٥٢٣,٤ مليون ليرة لتسليفات الدخل المحدود (خدمات) و٢٨١,٩ مليون ليرة للقروض الشبابية الإنتاجية، و١٤٠ ألف ليرة للقروض الشبابية للدخل المحدود و١٦,٧ مليون ليرة للشباب والمخابر و٦٤,٢٣ مليون ليرة للسيارات و١١٠ آلاف ليرة سورية وقروض الطاقة الشمسية، وهذا ما يدل على التداخل بين أنواع القروض الممنوحة، بين مختلف المصارف العامة، إذ هناك مصارف مختصة بالتمويلات العقارية والنجارية والصناعية، يفترض أن تتولى منح كل التسليفات في هذا الجانب، من دون تداخل في الاختصاصات، وعليه يجب أن يكون هذا موضوعاً رئيسياً في بحث ميلاد مصرف العامة التي تحدثت عنها الحكومة مؤخراً.



كما في ٢٠١٦: «التوفير» أكبر القرضين يليه «التجاري» ثم «العقاري»

ترتيب المصارف

حظي مصرف التوفير بالمرتبة الأولى بقيمة قروض تسليفات المنوطة كما هي في العام ٢٠١٦، إذ تم إقراض نحو ٣٤٩,٨ مليار ليرة حتى العام ٢٠١٦، مقارنة بنحو ٢٤٠,٢ مليار ليرة فقط في العام ٢٠١٥ و٢٩,٣٣ مليار ليرة في العام ٢٠١٤. وتجدر الإشارة إلى أن نحو ٩٨,٧ بالمئة من إجمالي القروض الشخصية وقروض الدخل المحدود منحها مصرف التوفير تحت بند قروض شخصية، أي بنحو ٣٤٥,٣ مليار ليرة، في حين منح النسبة المتبقية مصرف التسليف الشعبي، وذلك بنحو ٤,٥ مليارات ليرة سورية فقط، علماً بوجود أنواع أخرى من التسليفات التي يمنحها مصرف التسليف.

وصل إلى هذا الحد بعد الإفراج عن تلك القروض والتوسع فيها في مصرفي التوفير والتسليف، إذ تم إقراض نحو ٣٤٩,٨ مليار ليرة حتى العام ٢٠١٦، مقارنة بنحو ٢٤٠,٢ مليار ليرة فقط في العام ٢٠١٥ و٢٩,٣٣ مليار ليرة في العام ٢٠١٤. وتجدر الإشارة إلى أن نحو ٩٨,٧ بالمئة من إجمالي القروض الشخصية وقروض الدخل المحدود منحها مصرف التوفير تحت بند قروض شخصية، أي بنحو ٣٤٥,٣ مليار ليرة، في حين منح النسبة المتبقية مصرف التسليف الشعبي، وذلك بنحو ٤,٥ مليارات ليرة سورية فقط، علماً بوجود أنواع أخرى من التسليفات التي يمنحها مصرف التسليف.

أما معادلة تلك التسليفات إلى الدولار الأميركي، فيلاحظ انخفاض ملموس في قيمتها بشكل سنوي، إذ بلغت نحو ١,٧٦ مليار دولار عام ٢٠١٤، لتتخفّف إلى ١,٢٧ مليار دولار عام ٢٠١٥، وصولاً إلى مستوى ٧٢٦ مليون دولار عام ٢٠١٦.

قروض الدخل المحدود

بلغ نصيب ذوي الدخل المحدود (جلبهم من الموظفين الحكوميين) نحو ٢٧ بالمئة من إجمالي تسليفات المصارف العامة الستة حتى العام ٢٠١٦، بمبلغ إجمالي نحو ٣٤٩,٨ مليار ليرة سورية، وذلك عبر القروض الشخصية وقروض الدخل المحدود في مصرفي التوفير والتسليف الشعبي، علماً بأن الرقم

بحسب وسطي أسعار الصرف الرسمية في حينها. ويجب الأخذ بالحسبان عدم جمع إجمالي القروض خلال الأعوام ٢٠١٤-٢٠١٥ نظراً للحالة الفنية للقروض وأجالاتها الزمنية المختلفة والطبيعة التراكمية، لذا سيتم التركيز على العام ٢٠١٦، مع عرض لبعض البيانات للمقارنة مع بقية السنوات، علماً بأن انخفاض الرقم من عام لآخر بشكل ملموس يعني فيما يعنيه تسديد القروض وخاصة المتعترفة بشكل رئيس لدى بعض المصارف، أما زيادتها فتعني وجود نشاط إقراضي، وهذا يبرز في مصرفي التوفير والتسليف على وجه الخصوص، وخاصة في العام ٢٠١٦، مع عودة النشاط التسلفي للدخل المحدود.

الحكومة تقتصر

يكشف التحليل البسيط للإحصائيات المالية حول تسليفات المصارف العامة أن الحكومة من كبار المقرضين من المصارف، إذ بلغت نسبة القطاع العام والمشارك نحو ٢٦ بالمئة من إجمالي التسليفات كما هي في ٢٠١٦، بمبلغ ٣٤١,٤ مليار ليرة سورية، معظمها من المصرف التجاري السوري، بما يعادل نحو ٧٢٦ مليون دولار، بحسب وسطي أسعار الصرف الرسمية. وشهدت التسليفات التي حصل عليها القطاع العام والمشارك تقارباً نسبياً بالليرة السورية، إذ بلغت نحو ٣٤١,٤ مليار ليرة سورية كما هي في العام ٢٠١٤، وازدادت إلى نحو ٣٤٣,٦ مليار ليرة عام ٢٠١٥، في حين انخفضت إلى نحو ٣٣٣,١ مليار ليرة عام ٢٠١٦.

المحرر الاقتصادي

تكشف بيانات المكتب المركزي للإحصاء حول المائلة توزع القروض عبر المصارف العامة بأرقام ليست هينة حتى العام ٢٠١٦، مفصلة تلك البيانات خلال الأعوام ٢٠١٤ و٢٠١٥ و٢٠١٦، في ظل وجود قرار واضح وصريح بالتريث في الإقراض، الأمر الذي دفع بعض المصارف العامة، وخاصة «العقاري» لعدم قبول بعض الودائع الكبيرة لبعض الجمعيات لعدم القدرة على تأمين فوائد الإيداعات في ظل تراجع النشاط التسلفي (الإقراضي)، في المقابل توسعت مصارف «التوفير» و«التسليف» بمنح قروضها في العام ٢٠١٦.

تكشف بيانات المجموعة الإحصائية الأخيرة أن المصارف العامة الستة سلّقت ما مجموعه نحو ١٢٨٣,٢ مليار ليرة حتى العام ٢٠١٦، في حين بلغت قيمة التسليفات الإجمالية خلال العام ٢٠١٤ نحو ٦٤٦,٨ مليار ليرة سورية، وارتفعت إلى نحو ٦٨٢,٣ مليار ليرة خلال العام ٢٠١٥، أما بالتحويل إلى الدولار الأميركي، فنجد أن الأمور متباينة، إثر انخفاض قيمة الليرة السورية، حيث عدلت قيمة التسليفات حتى العام ٢٠١٤ نحو ٣,٣٣ مليارات دولار أميركي، منخفضة إلى نحو ٢,٥٤ مليار دولار عام ٢٠١٥ وترتفع إلى قرابة ٢,٨ مليار دولار عام ٢٠١٦.

مباحثات لتطوير اتفاقية

التجارة الحرة بين سورية وإيران

الوطن

بحث محمد سمار الخليل وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية رئيس الجانب السوري في اللجنة الاقتصادية الوزارية المشتركة بين سورية وإيران أمس مع وزير الصناعة والمنتجات والتجارة الإيراني محمد شريعتداري أوجه التعاون الاقتصادي المشترك بين البلدين وسبل توسيعه ليشمل مختلف المجالات.

وبحسب وكالة سانا، أكد الخليل وشريعتداري خلال اللقاء بحضور السفير السوري في طهران عدنان محمود حرصهما على الاستفادة من الإمكانيات المتاحة لدى القطاعين العام والخاص في كلا البلدين لتعزيز التعاون في مختلف المجالات الاقتصادية والتجارية والاستثمارية.

وناقش الجانبان سبل تطوير اتفاقية التجارة الحرة وتفعيلها بالشكل الذي يعود بالنفع على البلدين وفتح المجال أمام أساليب البضائع للسوقين السورية والإيرانية وكذلك تفعيل الاستثمار المشترك لبعض المناطق الحرة بين البلدين والعمل على تأسيس مصارف وبنوك مشتركة وتبادل فتح الحسابات والتعامل بالعملة المحلية مع إجراء التقاص.

وأعرب الخليل عن الشكر لإيران بقيادة حكومة وشعباً على الدعم الذي قدمته لسورية في حربه ضد الإرهاب لافتاً إلى أن إيران ستكون شريكاً أساسياً في عملية إعادة الإعمار. من جانبه أكد الوزير شريعتداري أن العلاقات السورية الإيرانية علاقات إستراتيجية راسخة لافتاً إلى أن الظروف تغيرت مؤخراً في سورية بعد الانتصارات التي حققتها على الإرهاب ومعرباً عن أمله بتطهير كامل سورية من الإرهاب.

وقال: إنه وبعد تحقيق النصر على الإرهاب سيأتي دور الإعمار في سورية وإيران على استعداد كامل للمشاركة الفاعلة في عملية إعادة الإعمار والتعاون في جميع المجالات.

معاون وزير جديد لشؤون الإيرادات العامة في «المالية»
بعد فراغ قرابة عامين

عبد الهادي شباط

أسند المرسوم ٢٠٧ الصادر عن رئاسة الجمهورية مؤخراً وظيفة معاون وزير المالية لشؤون الإيرادات العامة للدكتور رياض عبد الرؤوف، وهو عضو الهيئة التدريسية في جامعة دمشق.

علماً بأن عبد الرؤوف يأتي خلفاً لمعاون الوزير السابق جمال المدلجي الذي أنهى تكليفه من مهام معاون وزير المالية قبل نحو عامين. وفي تصريحه الصحفي الأول بين عبد الرؤوف لـ«الوطن» أنه سيباشر عمله مع مطلع الأسبوع القادم ريثما ينهي التزاماته في الجامعة وتنفيذ مرسوم نديباً لوزير



رامي الشدايدة مدير عام الدماروز

الوطن

أنهى فندق داماروز وسط دمشق استعداده لاستقبال موسم صيف من المتوقع أن يكون واعداً جداً مع عودة الأمن والاستقرار إلى العاصمة ومحيطها، وأنجز فريقها الهندسي والفني وبخبرات ذاتية تجديد عدة مرافق من الفندق أهمها المسبح الذي بات يتسع لضعف العدد الذي كان من قبل، ومطعم «السيران» الصيفي بجلته الجديدة كلياً ومطعم الحديقة الذي افتتح أمام رواده منذ يومين والذي أصبح منذ سنوات عنواناً بارزاً في خريطة المطاعم السورية ذات الطعم الرفيع والجلسة الساحرة وسط الطبيعة الخلابة.

كما أنجز فريق عمل الفندق بإدارة الأستاذ رامي الشدايدة، مطعماً جديداً في الطابق التاسع للفندق سيفتح أبوابه خلال الأسابيع القليلة المقبلة باسم «لو سيل»، كما تم تجديد بار «اوايزيس» بحلة عصرية وحديثة، استعداداً لاستقبال السياح الوافدين. ويقع فندق داماروز وسط العاصمة دمشق، مؤلف من ٣٧٢ غرفة وجناحاً مجهزة جميعها بأفضل أساليب الراحة من أجل قضاء إجازة مميزة للعائلات ولرجال الأعمال، وفريق عمل مهني قادر على تلبية كل ما يحتاج إليه النزلاء من خدمات فندقية، إضافة إلى ناد رياضي مجهز بشكل كامل ويحتوي على حمام بخار وساونا وجاكوزي وملعب للتنس.

ويقول مدير عام الفندق رامي الشدايدة: أنجزنا غالبية أعمال الصيانة وتحديث مرافق الفندق استعداداً لموسم الصيف ونحن بصدد الانتهاء أيضاً من تحديث مطعم «المنشوية» الذي سيفتح أبوابه خلال أيام والمعروف بمطبخه الدمشقي والشرقي عموماً حيث تمت إعادة تصميمه من جديد ليتلاءم مع أفضل شروط الراحة والاستجمام والطعام المميز، وكل هذه التحسينات نفذت بأيدٍ وخبرات من داخل الفندق عملت لأشهر لتطوير مختلف المرافق استعداداً لهذا الموسم.

والتوسع على المعاملات والمراسلات الصادرة عن الوزارة التي تتعلق بأمر المديرات التابعة إليه وفق القوانين والأنظمة النافذة باستثناء المراسلات الموجهة إلى رئاسة مجلس الوزراء ومجلس الشعب والوزراء، إضافة للقرارات التي توجب وبلاغات الوزارة.

كما بين المرسوم أن من اختصاصاته متابعة عمل المديرات المشرف عليها ووضع المعايير الكفيلة بتحسين الأداء فيها، والتأشير على المعاملات التي تعود صلاحيات البت بها إلى الوزير بمقتضى القوانين والأنظمة النافذة، والتأشير على مشروعات القرارات

وزير الزراعة لـ«الوطن»:
مقترح لتخفيض فائدة قروض منشآت الثروة الحيوانية إلى ٤ بالمئة بدلاً من ١٣

منعكس على أسعار المواد العلفية وعلى تخفيض تكاليف الإنتاج وتشجيع تربية الثروة الحيوانية. وبحسب بيان صحفي للمجلس (تلقت «الوطن» نسخة منه) فقد تم اعتماد الترميز الوطني للجهاث العامة والخدمات والمراسلات الحكومية من خلال إعطاء رمز رقمي ثابت لكل جهة حكومية يساعد على تمييز كل جهة عن غيرها من الجهات العامة وتمييز الوثائق الصادرة عن هذه الجهة والوثائق التي تقدمها عن سائر وثائق خدمات الجهات العامة الأخرى وذلك في خطوة مهمة لإنجاز الحكومة الإلكترونية وتوظيف نظم المعلومات وتطبيقاتها في إدارة الجهات العامة. وخلال الجلسة كلف مجلس الوزراء وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل وضع نظام داخلي خاص

ولفت إلى أن هناك مقترحاً حول التمويل لتأمين قروض ميسرة بمزايا تفضيلية وينسب فائدة مخفضة قد تصل من ٤ إلى ٦ بالمئة بدلاً من ١٣ بالمئة كقائدة مدعومة من الحكومة لكل من يريد أن ينشئ منشأة لتربية الثروة الحيوانية أو تصنيع منتجات الثروة الحيوانية، إضافة إلى جملة من الإعفاءات والرسوم. وأشار القادري إلى وجود مقترح لإعفاء المعامل الخاصة بمنتجات الثروة الحيوانية من الرسوم والضرائب لمدة خمس سنوات، إضافة إلى بعض المزايا الأخرى لتقليل التكاليف لجهة إنتاج وتأمين الأعلاف من خلال مقترح لتخفيض الرسوم الجمركية على استيراد الأعلاف للثروة الحيوانية، إضافة إلى إعادة النظر بالرسوم الاسترشادية الذي سيكون له

مقترح لتخفيض فائدة قروض منشآت الثروة الحيوانية إلى ٤ بالمئة بدلاً من ١٣

هنا غانم

أقر مجلس الوزراء في جلسته الأسبوعية أمس ورقة مبادئ أساسية للاستمرار بدعم وتطوير قطاع الثروة الحيوانية، من خلال منح قروض ميسرة بمزايا تفضيلية وإعفاءات للمعامل منتجة الثروة الحيوانية وتخفيض الرسوم الجمركية على استيراد الأعلاف وإعادة النظر بالرسوم الاسترشادية، وذلك بعد عرض قدمه وزير الزراعة والإصلاح الزراعي أحمد القادري حول الاستمرار بدعم وتعزيز قطاع الثروة الحيوانية بمكوناته كافة والتسهيلات المطلوبة لتوفير المدخلات اللازمة لتطوير ودعم الصناعات المرتبطة به.

وفي تصريح لـ«الوطن» بين وزير الزراعة أن هناك محفزات تشجيعية ومبادئ أساسية لدعم الثروة الحيوانية قد تمت الموافقة عليها خلال جلسة الحكومة وذلك استكمالاً للخطط الاستراتيجية التي إنشأته الحيوانية والتشجع على إنشاء مشروعات لتربية الحيوان وإنشاء معامل لتصنيع منتجات الثروة الحيوانية، إضافة إلى إعفاءات من الرسوم والضرائب على المنتجات وخطوط الإنتاج، مشيراً إلى أن هناك أكثر من مقترح لدعم الثروة الحيوانية ومنتجاتها لكنها تحتاج إلى قرارات وتشريعات وبعضها يتطلب إصدار مشروعات مراسيم.